

# خلاصات أساسية عن الوضع الراهن في المغرب

alikhtiar  
athaouri

revue mensuelle  
marocaine

## الإخبار الشؤري

جريدة مغربية عربية

JUILLET 1979

PRIX : 2,00 F

الشمن

العدد № 39



واخِرًا ..  
اطلاق سراح  
المناضل  
احمد بن بلة

لقد أقبل النظام الجزائري بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة عشرة لاستقلال البلاد على اطلاق سراح احمد بن بلة الرئيس الاول للجمهورية الجزائرية والذي ظل في الاقامة الاجبارية وبدون محاكمة طوال 14 سنة . مع تسجيل ايجابية هذه المبادرة ، تجدر الاشارة الى أن المعنى بالامر لا يتوقف على حرية الخروج من ولاية "سيلا" وأن منزله الجديد لازال مراقبا من طرف جهاز الامن .

ان اسم المناضل احمد بن بلة يقترن بحق بنضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار . فلقد كان على رأس المجموعة الصغيرة التي بادرت في فاتح نوفمبر 1954 الى اشعال نار الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي . والكل يتذكر ظروف اعتقاله في اكتوبر 1956 من طرف سلطات الاستعمار التي لم تتردد في تحويل الطاغرة التي كانت تتنقله وبعض رفاقه من تونس الى المغرب . وبقي في المعتقل الى غاية يوليو 1962 لكن ابعاده عن ساحة المعركة لم يبن من سمعته في اوساط الثورة حتى أنه تولى رئاسة الحكومة بمجرد رجوعه الى البلاد . ثم عين كاتبا عاما لجبهة التحرير الوطني في أبريل 1963 وأشرف على تهييء الدستور الاول بعد الاستقلال المصادق عليه في شتنبر . وفي نفس هذا الشهر انتخب رئيسا للجمهورية . ومنذ احرار البلاد على الاستقلال لعب دورا أساسيا من أجل توجيه خطواتها الاولى في طريق الاشتراكية . بل وساهم بكل فعالية الى جانب شي غيفارا والمهدى بن بركة وجمال عبد الناصر وآخرون في وضع أسس النضال المشترك على صعيد القارات الثلاث ضد الامبرالية والاستعمار .

ان الإفراج عن المناضل احمد بن بلة يستحب بدون شك لمساعر كل المواطنين الجزائريين ولمطالب كل التقديرين والديمقراطيين عبر العالم الذين ما فتئوا منذ اللحظة الاولى يطالبون بالافراج عنه .

### الصحراء المغربية : التمهيد للمساومات

تشهد منطقة المغرب العربي من جديد ، تصعيدا في التوتر والاصدام . كما تشهد في ذات الوقت ، تكثيفا في التحركات الدبلوماسية ، ومشاريع "الحلول السلمية" . والحقيقة أن لا تناقض بين المتألتين . فتصعيد التوتر ، والدفع بالمنطقة في طريق مظلمة الافق ، طريق الحرب المدمرة ، يشكل بالنسبة للاطراف الفاعلة في هذا الاتجاه ، جسرا للعبور نحو تسوية "مشكل" الصحراء بما يرضي هذا الطرف أو ذاك ، أو بما يرضيها جميعا في آن واحد . ولا غرابة في ذلك . فما كان منطلق هذه الاطراف في تناولها لقضية الصحراء ، بشكل أو آخر ، يستهدف خدمة قضية التحرير وارسال أنس بناء وحدة المغرب العربي بضمونها الديمقراطي التقديمي .

ان دعاة الانفصال من جهة ، ورافع علم الشوفينية وال الحرب من جهة ثانية ، ما انفكوا من حيث يشعرون أو لا يشعرون ، يخدمون الرجعية المحلية التي تبذل كل جهدها لتوظيف الصراع في توطيد دعائمها ، وترسيخ الحضور الامبريالي في المنطقة . فالمستفيد الوارد والحادي من صراع الاستنزاف الدائري حاليا ومن آية حرب مقبلة ، هو بالتأكيد التحالف الرجعي الامبريالي . وان تستر دعوات الحرب وراء شعارات "التحرير الثوري" أو "صيانة الوحدة الترابية" لايزعزع قيد أملة ، هذه الحقيقة الثابتة .

لقد طلع النظام المغربي أخيرا بموافق "حازمة" بخصوص الصحراء المغربية . فعلى اثر هجمات الانفصاليين على أجزاء من التراب الوطني ، أعطى رئيس الدولة أوامر مكتوبة الى الضباط المتواجددين على خط المواجهة لاستعمال حق المتابعة ضد القوات المعادية ، كما طرح القضية على مجلس الامن ليبادر الى سحبها حتى لا يعرقل محاولات لجنة الوساطة الأفريقية .

ان هذا التغيير في لهجة النظام وطابعها المتشدد الجديد ، يأتي في ظرف يتميز بمسالتين هامتين :

١) حملة دبلوماسية مكثفة ومعادية تستهدف فرض الدولة الانفصالية كأمر واقع لا مفر منه .

٢) اختناق الوضع الداخلي من جراء الاستفحال المزمن للازمة الاقتصادية الاجتماعية ، وتصاعد موجة القمع الوحشي ضد المناضلين التقديرين عموما والنقابيين منهم على الخصوص .

البقية على الصفحة ٤

## بعض خصائص الاستثمار الجدي

# فرنسا: المهاجرون امام خطورة القوانين الجديدة

والديمقراطيين : أحراها ونقابات وجمعيات تأخذ أشكالا مختلفة ومتعددة . بل ان أصداء هذا القانون تعدت اطار الدولة الفرنسية وأخذت أبعادا دولية وهذا ما يؤكد التصريح الذي أصدرته المنظمة الدولية للشغل ووقيته أكثر من ٤٤ دولة، وباعتبار أن القانون يعني أساسا كل المهاجرين بمختلف جنسياتهم وبالتالي فإنه يهدد أوضاع آلاف الأسران لم نقل مآت الآلاف من بلدان مختلفة .

فما تحتوي هذا القانون وما يحمله ردود الفعل التي أثارها ، ثم ماذا كان موقف النظام المغربي الذي عمل منذ سنوات على تصدير اليدين العاملة ، سلعة رخيصة للرأسمال الاجنبي .

صادقت الأغلبية الموالية للحكومة الفرنسية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية يوم ٢٩ ماي ١٩٧٩ – بعد نقاش أولى – على مشروع قانون يتعلق بوضعية الأجانب المتواجددين في فرنسا ، ويشكل هذا القانون تعديلاً لوثيقة ٢ نونبر ١٩٤٥ المنظمة لدخول واقامة الأجانب في فرنسا ، ومن جهة أخرى يعتبر المشروع الذي قدمه السيد ستوليري المتعلق بقضايا تجديد أوراق الاقامة وطرد وترحيل الذين لا يتوفرون على هذه الأوراق أو من لم تجدد لهم ، تكميلاً للقانون الأول الذي قدمه وزير الداخلية السيد كريستيان بوني ، والذي يطلق عليه قانون بار – بوني .

ومنذ أن طرح هذا القانون للنقاش وردود التقدميين

في البداية عبر التصريح عن معارضته العميقه لسياسة الحكومة الفرنسية ازاء العمال المهاجرين التي عرفت منعطفاً كبيراً . وبعد أن ذكرت بمساهمة العمال في تنمية اقتصاد دول أوروبا الغربية على الخصوص ، وأنه لا يمكن بأي حال من الاحوال الاستغناء على الأجانب نظراً لازمة الحالية بل من الواجب احترام حقوقهم المشروعة .

ثم أشارت الى أن القوانين الاخيرة ليست الا تتوسعاً لسلسل طويل حاول باستمرار أن يكبد العمال الأجانب ثمن الازمة الحالية .

وفي تعرضاً لمشروع قانون بار – بوني و بولان – ستوليري فقد جاء في التصريح ما يلي :

أن الاول رغم تعديله من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية يظل مرفوضاً ، يعطي كل الوسائل للسلطة العمومية وخاصة الشرطة لممارسة الطرد المكثف ، وإذا كانت تجب المصادقة عليه ، فإن عدم تجديد ورقة الاقامة المؤقتة (الذى أصبح سهلاً جداً طبقاً لمشروع بولان – ستوليري) يؤدي إلى طرد المعنى بالامر وهذا في ظروف ادارية تجعل اللجوء إلى القضاء شكلياً تماماً .

هذا المشروع يهدد بعدم الاستقرار ، وبقلق عميق داخل الجالية المهاجرة التي أصبحت من الان فصاعداً مهددة على تعامل بشكل مؤقت وكدخيل ليس الا . المشروع الثاني : باستثناء بعض الجوانب ، خطير جداً ، يفتح الباب على مصراعيه لتعسف الحكومة والادارة . ذلك أن

## بالطبع لترحيله ..

كما أن المادتين ٤، ٥ من وثيقة ١٩٤٥ قد عرفت اضافات وتعديلات بخصوص الشروط الواجب توفرها عند تجديد ورقة الاقامة والتي تجبر المعنى على تقديم اتصالات تشهد بتقاديم الضرائب ، سواء ساعة الطلب أو في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر .

وفي الاخير المادة ٦ بعد أن ألغت المادة ٢٣ من الوثيقة المذكورة لتلخص الحالات التي يمكن لوزير الداخلية أن يعلن فيها بمرسوم قرار طرد الاجنبي من التراب الفرنسي وهذه الحالات هي التالية :

" ١ – اذا كان وجود هذا الاجنبي يشكل تهديداً للنظام العام أو لثقة الناس بالدولة . " ٢ – اذا وجد اجنبي يملك ورقة اقامة مقلدة، مزورة، محرفة أو أقيمت على اسم ليس اسمه .

" ٣ – اذا بقي الاجنبي ، الذي رفض له تجديد ورقة الاقامة ، مقيناً بالارض الفرنسية . " الاجنبي المطرود يمكن ايصاله الى الحدود . " في الاقاليم المتاخمة للحدود ، يمكن اعلان الطرد من طرف مدير الشرطة الذي عليه أن يخبر مباشرة وزیر الداخلية .

" مرسوم الطرد يؤجل أو يلغى عند اللزوم في الحالات التي أعلن فيها .

## بعض ردود الفعل

خلال الدورة ٢٥ للندوة العالمية للشغل أصدرت المنظمة العالمية للشغل تصريحاً وقعته أكثر من ٤٤ منظمة نقابية تنتهي لمختلف البلدان التي حضرت الندوة وقد جاء في التصريح ما يلي :

## مضمون القانون :

مع كل تحفظ بخصوص الترجمة نقدم خلاصة لبعض فقرات القانون قبل أن يدخل عليها أي تعديل ، مع العلم أن هناك تعديلات طفيفة طرأ على القانون لا تغير من جوهره شيئاً .

– تقول المادة (١) كتعديل للبند الخامس في وثيقة ٢ نونبر ١٩٤٥ :

" من أجل الدخول الى فرنسا يجب على كل أجنبي أن :

" ١ – يكون حاملاً للوثائق والتأشيرات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية والتقنيات الجاري بها العمل ،

" ٢ – يتتوفر على وسائل العيش الكافية ، أو إذا كان يهدف ممارسة نشاط مهني الأدلة بالرخصة الضرورية .

" ٣ – يمكن رفض لوج التراب الفرنسي لكل أجنبي قد يشكل وجوده تهديداً للنظام العام .

.. أما احدى فقرات المادة الثانية فتقول :

" كل أجنبي بقي في فرنسا خرقاً للترتيبات المعلن عنها في المادة السابقة يجب أن يغادر التراب الفرنسي . يمكن ايصاله الى الحدود . "

وتتفيد المادة ٦ – ١ " أن الاجنبي الذي ليس بامكانه الامتناع الى القرار الذي رفض له رخصة الدخول أو الاقامة بالتراب الفرنسي يمكن جزءه في أمكن غير خاضعة لمصلحة السجون ، خلال الوقت الضروري



الجاري مفادها كالتالي :

١ - لقد أصبح الطرد ، الجزاء الآوتوماتيكي لكل مهاجر في حالة مخالفة . فالى حد الان تبعاً لل المادة ٢٣ من وثيقة ١٩٤٥ ، لا يمكن طرد الاجنبي الا اذا كان وجوده بالتراب الفرنسي يهدد النظام العام او ثقة الناس بالدولة ، وضمانات ذلك هي امتثال المعنى أمام القضاء في جلسة مغلقة والذي عليه أن يعطي رأيه لوزير الداخلية . النص المصدق عليه من طرف البرلمان الفرنسي يخلق خمس حالات جديدة للطرد :

- الاجنبي الحامل لورقة اقامة مزورة او مقلدة .

- الاجنبي الذي ليس باستطاعته اثبات دخوله القانوني الى فرنسا .

- الاجنبي الذي يظل مقينا بفرنسا بعد مرور ثلاثة أشهر وليس له ورقة اقامة أولى .

- الاجنبي الذي ليس له ورقة اقامة .

- الاجنبي الذي رفضت له ورقة الاقامة المؤقتة والذى ظل مقينا بالتراب

الفرنسي . في كل الحالات باستثناء حالة الاجنبي الذي أثبت دخوله الى فرنسا في ظروف قانونية والذي يوجد حاملاً لورقة الاقامة يستبعد المثول أمام لجنة قضائية ولا توجد أية ضمانة مسطرية .

٢ - القانون الحالي يقول صراحة بعقوبات في حالة مخالفة التشريعات الخاصة باقامة الاجانب في فرنسا ، يقول المشروع : "يمكن ايصال الاجنبي الى الحدود" . التنفيذ الاجباري أصبح بهذه ، النظام العادى لتنفيذ قرارات الطرد المتخذة دون أية ضمانة مسطرية . والامر هنا أصبح يعني تحويل اختصاصات القضاء وابعادها .

أما بشأن ما أسموه ، البدعة الاولى ، يعني تقنين الاعتقال الادارى فقد أشاروا بعد لمحه تاريخية عن مثل هذا الاسلوب الى سنة ١٩٧٥ عندما اثارت قضية مركز "دارانك" انتباه الرأى العام ، حيث تعنقر الشرطة ، الاجانب المطرودين او المرفوضين من الدخول ، في انتظار ترحيلهم دون أدنى تمييز ويتسع لامثل له .

من الان فصاعداً أصبحت الامور أكثر وضوحاً : فبموجب مشروع القانون يمكن حجز الاجانب المرفوضين أو المطرودين في أماكن الاعتقال التي لا تخضع لمصلحة السجون . والقاضي في هذه الحالة مطالب بالمصادقة على ذلك بعد ٤٨ ساعة غير أن المصادقة على مثل هذا القرار لا ترفع عنه طبيعته .

البقية على الصفحة ٩

يكشف عن خطورة استثنائية ويستدعي من الان فصاعداً تعبئة المنظمات النقابية .

هذا المشروع يهدف خصيصاً الى : - توسيع القوات القمعية الهامة جداً ومنذ السابق ، في ميدان الطرد والرفض ، كما يهدف تعزيز السلطات التعسفية لوزير الداخلية ومدراء الشرطة خاصة ، بالغاء المراقبة القضائية وامكانية الدفاع في حالة الطرد .

- تقنين الاعتقال الادارى المنافي للدستور الفرنسي ولحقوق الانسان .

ان هذا المشروع يأتي في اطار هجمة عامة ضد حرريات العمال .

كما أن هناك مشاريع أخرى تحضر منذ عدة شهور في وزارة الشغل ولدى كتابة الدولة في الهجرة ، تهدف التقليص ، بشكل كبير ، من مدة صلاحية أوراق الشغل واقامة المهاجر وزيادة على ذلك رفض تجديد هذه الاوراق لعشرات الالاف منهم .

ان (س.ف.د.د.ت) ، (ف.ا.ن) (س.ف.د.م) ، (س.ج.د.ت) التي سبق أن أخذت عدة مبادرات لاحباط هذه الاجراءات المقودة من طرف المجلس الوطني للباطرونوں الفرنسيين والحكم ، تذكر بأن العمال المهاجرين ليسوا كما هو الحال ، بالنسبة للعمال الفرنسيين بمسوءولين عن أزمة البطالة ولن يكونوا كبس الضحية .

ان العمال المهاجرين الذين ارغموا على مغادرة أوطانهم قد أدوا غالباً مساهمتهم في تنمية الاقتصاد الفرنسي وموءوساته . وذكر الموقعون بأن سياسة جديدة للهجرة يجب أن تسمح للمهاجرين بممارسة الاختيار الحر للبقاء في فرنسا أو العودة الى بلادهم ممتنعين بعد الاندماج مرة أخرى الذي يضمن لهم الحقوق الاجتماعية المكتسبة ، التكوين المعني المناسب لتعليم اللغة والثقافة الاصلية للأطفال ، العودة بعد التفاوض وبرمجتها في ظروف جيدة مادياً وادارياً . ترفض هذه المنظمات كل مشروع يقوى عدم الاستقرار وعدم أمن العمال المهاجرين وعائلاتهم ، أو يمس بكرامتهم ، ويحاول مواجهة المهاجرين بالفرنسيين مما يغذي التيارات العنصرية وكراهية الاجانب .

وفي الاخير دعى الموقعون العمال المهاجرين والفرنسيين لرفض كل محاولات التقسيم وفرض ، جميعاً ، اجابات ملموسة لمشاكل شغفهم وظروف العمل والعيش . كما قرروا أن يظلو في تعاون وثيق بهدف تنسيق عملهم للحصول على حلول مناسبة لصالح العمال الفرنسيين والمهاجرين .

اما بخصوص الشخصيات الفرنسية فقد عبروا عن رفضهم لمثل هذا القرار بالرسالة التي نقلتها جريدة لومند ٢١ يوليو

تجديد الاوراق سيصبح اعتماداً على نسبة يحددها مدير الشرطة حيث تفتح مجالات التقليص والمناورة ، وتصبح بالتالي حالة سوق العمل هي التي تحدد أساساً حسب مقاييس غير قارة تجديد ورقة الاقامة أو عدمه . ومن جهة أخرى أن النوايا المعتبر عنها بشكل صريح من طرف الوزير الفرنسي جد واضحة : أنها تعني تقليل المناقحة المهاجرة بشكل كبير وتبقى كل مقولات التنظيم حالياً ليست إلا من باب اخفاء هذه الأفاق ، فإذا كان يجب التصويت على هذا القانون فإن هذا سيترجم عواقب عنيفة وبالغة بالنسبة للمهاجرين .

أما هذه التهديدات ، وجهت مختلف المنظمات التي وقعت التصريح نداء لضرورة وعي العمال بهذه المخاطر وبضرورة ت庶ّتهم ، مؤكدة أنه بالنضال اليوم كما في الامس ، يمكن تعديل هذه الشروط لصالحهم .

وأكد الموقعون من جهتهم على ضرورة تكثيف وتنمية حملات الشرح والتوضيح والأخبار في فرنسا وكذلك في الدول التي ينتهي إليها النقابيون الموقعون ، والتوجه إلى العمال بكل الوسائل الناجعة والمتوفرة . وفي الاخير توجه التصريح إلى الحكومة والبرلمان الفرنسي للتخلص على مثل هذه الاجراءات واقامة سياسة للهجرة ترتكز على المساواة بين الفرنسيين والاجانب المتواجددين في فرنسا .

كما توجه بنداء حار الى الشعب الفرنسي ليعي بخطورة الحالة التي تطبع باسم الحرية والكرامة الإنسانية .

اما المنظمات النقابية الفرنسية التالية : (س.ج.د.ت) الكونفيدرالية العامة للشغل ، (ف.ا.ن) فيدرالية التعليم الوطني ، (س.ف.د.د.ت) الكونفيدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل ، (س.ف.د.م) الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين فقد أصدرت بياناً مشتركاً هذا أهم ما جاء فيه : ناقشت المنظمات النقابية الفرنسية يوم ١٨ ماي التهديدات الخطيرة التي تتولى على ظروف وعيش العمال المهاجرين وعائلاتهم .

وتعتبر نفسها في المرحلة الحالية أنها معبأة بشكل خاص ضد الطرد والرفض اللذان يتضاعفان لاي سبب كان وبأية دعوى وبتعسف مطلق .

لقد عملت الحكومة على تجزئ مبادراتها بهدف تحجب النقاش العام في البرلمان حتى تخفي الاهداف الحقيقة لسياسة تهدف التراجع عن حق الاقامة والعمل للمهاجر .

اما بخصوص مشروع قانون بار- بوني حول الهجرة المطروح أمام البرلمان فهو

على هامش زيارة خوان كارلوس:

## التعاون بين مستعمر ومستعمر ...

اسبانيا بطي ملف الصحراء المغربية بشكل نهائي، وعدم القبول بأدوار المساومة المطروحة عليها ..

هذا هو المنطق العجيب الذي يمارسه النظام المغربي الرجعي حيال سيادتنا الوطنية المبتورة، والتي مافتئ النظام يدوسها بشق الوسائل، من تقسيم التراب والشعب بمنطقة "الوزيعة"، واحتضان الخيرات الطبيعية للنهب الامبرالي .. إلى تزكية الوجود الاستعماري المباشر والقبول باستمراره طيلة ٢٢ سنة بعد الاعلان عن "استقلال" البلاد ..

والجدير بالذكر أن طمس قضية المدينتين المحتلتين، بمناسبة الزيارة الرسمية لرئيس الدولة الاسبانية، لم يكن من نصيب النظام وأجهزته الرسمية فحسب بل لقد شمل كل المؤسسات وكل أجهزة الاعلام بما فيها التابعة للحركة الوطنية ..

ركزت كل المحادثات التي أجراها النظام الرجعي المغربي مع النظام الاسباني، بمناسبة زيارة الملك خوان كارلوس للرباط، ركزت كلها على ايجاد اتفاقيات ثنائية تهم "التعاون بين البلدين" ، في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية، ومجالات الاعلام والثقافة وغيرها .. وان كان لاعارض في مبدأ التعاون في حد ذاته، اذ لا تقدم وازدهار للشعوب بدون تعاون أخوى مثل، فان الغريب في الامر هو أن المحادثات المذكورة قد مرت في جو عادي وكأنها تهم بلدين يتمتعان بالاستقلال والسيادة النامة، ويكرسان الجهود لتوطيد علاقات التعاون، من موقع المساوات والتكافؤ .. وكان سبعة وثلاثين والجزر الجغرافية، لم تعد مطروحة للنقاش، وأن استمرار الاستعمار الاسباني جاثما عليهما هو أمر طبيعي ومشروع مقابل أن تلتزم

### التمهيد للمساومات - تتمة -

ان النظام يستهدف من اجراءاته الاخيرة ضرب عصوفرين بحجر واحد، فهو من جهة يطمح الى اسدال ستار الصمت على حملته القمعية الشرسة وتغطية الازمة الاقتصادية الاجتماعية بحول من الحماس الوطني .. وهو يستهدف من جهة ثانية، الضغط في اتجاه المساومة والتسوية، خاصة وأن وضعه كنظام في موقع ضعيف جدا نتيجة المواقف المخزية التي حرص باستمرار وبواقة على اتخاذها (القضية الفلسطينية التدخلات في افريقيا، الموقف من الثورة الايرانية ...) فضلا عن وضعه الداخلي المهزوز رغم الاصابع والزخرفات الديموقراطية ..

ان الجماهير المغربية التي بذلت وتبذل الغالي والنفيس من أجل وحدتها كشعب وكتراب، لا تحتاج لدروس في الوطنية وفي التضحية .. خاصة اذا صدرت عن نظام يقمعها يوميا : اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، انها لم تدخل في يوم من الايام بفضحياتها وعطائاتها من أجل السيادة الوطنية والشعبية .. وهي تأتي في ذات الوقت، أن تكون هذه التضحيات والنضالات مطية لحفنة من المنتفعين والاستغلاليين الذين ما انفكوا يعطون الدليل تلو الآخر على انعدام أدنى حس وطني لديهم ، فبالاحرى أن يتقبلوا التضحية من أجل القضايا الوطنية ..

وما الحديث عن "التبعة الشعبية" في ظل القمع والمحاكمات الصورية، سوى ضربا من الاوهام التضليلية، تهدف به الفئات الحاكمة الى تخدير وعي الجماهير تمهدًا للمورور على دمائها لمائدة التسوية والمساومات على قضيتنا الوطنية ووحدة شعبنا وترابنا ..

## ماذا وراء رحلات الملك حسين؟

قام الملك حسين في الفترة الاخيرة بزيارات الى كل من المغرب والجزائر وباريس، ولم يخف على أحد، أن موضوع هذه الرحلات كان بالتأكيد : الوساطة في مسألة الصحراء ..

وأمام السكوت المطبق لكل أجهزة الاعلام الرسمية، وشبه الرسمية، عن مضمون المحادثات التي جرت هنا وهناك، وحرصها على ترك الوعي الشعبي، بعيدا عن ما ينسجه النظام الرجعي المغربي من مساومات ومواءمات ، لا يسعنا الا ان نستعرض ما يتناقله المراقبون من تخمينات واستنتاجات ..

فيبدو أن المهمة الاساسية التي قام بها الملك حسين، هي نقل مشروع سعودي "لتسوية النزاع في شمال غرب افريقيا" الى كل "الاطراف" ومحاولة اقناعهم بالحل الذي يسعى اليه النظام السعودي وذلك في اطار العمل على تقوية نفوذه بالغرب العربي، وكسب الواقع على حساب منافسه المصري، (وموضوع المنافسة هو بطبيعة الحال كسب ثقة الامبرالية، لفرض قيادة المنطقة العربية ..) ..

وفي هذا الاطار اذن ، طلب ولی عهد السعودية، فهد، وهو في طريق عودته من باريس الى الرياض، من الملك حسين أن يتوجه على الفور الى الجزائر والرباط، كوسیط لعرض المشروع السعودي الذي يتلخص ، حسب بعض المصادر المطلعة، في النقاط الرئيسية التالية :

(١) أن يتمتنع المغرب والجزائر عن الاعمال العدائية بكل أشكالها ..

(٢) أن توقف الجزائر امداداتها وأسلحتها "للبوليساريو" ، وأن تلتزم بعدم التعامل مع المنظمات المعارضة للملك حسين ..

(٣) أن يسحب المغرب قواته، بالتدريج، أولا من موريتانيا، ثم من المناطق التي يدور فيها القتال في الصحراء ، وأن يخفض ضغطه على طول الحدود الجزائرية ..

(٤) وعندئذ، ستقدم السعودية، مساعدة مالية كبيرة لتنشيط اقتصاد البلدين، على أن تكون هذه المبالغ جزءا من مساعدة مالية طويلة المدى ..

كما ينص المشروع على أن يلتقي ممثلوا المغرب، والجزائر، بعد ثلاثة أشهر من وقف اطلاق النار، وبحضور مبعوثين سعوديين ، لمناقشة قضايا النزاع الرئيسية وبوجه خاص مستقبل مناجم الفوسفات .. وبعد ذلك يدعى ممثلون عن موريتانيا ، وقادرة البوليساريو للاشتراك في المناقشات النهائية : وتشير نفس المصادر، الى أن الملك حسين، قد "نجح في اقناع الطرفين : المغرب والجزائر .. وأنه توجه الى باريس لبلاغ الرئيس الفرنسي قبل أن يعود ليقدم تقريرا كاملا الى السعودية" ..

توصلت "الاختيار الثوري" بمساهمة مستفيضة من أحد المناضلين في القطر السوري السفيف تضمنت تحليلا شاملا للإوضاع السياسية الراهنة في المغرب، نضعها بنسختها الكاملة بيد قرائنا.

مالية وعسكرية كثيرة، وفي محاولات متكررة لاقناع المقاومة بأن الرجعية مع فلسطين، وأن البلدان التقدمية هي التي تتلاعب بمصيرها.

ولقد ظهر أن حسابات الملك في النقطة الأولى لم تكن دون ميرر، فقد اتّاح شعار قومية المعركة له ولسواه من خصوم الامة ومعاركها لعب دور نتائجه أكبر بكثير مما كان متوقعاً، اذ تحول النظام المغربي إلى "نظام مجاهد"، وصار رأيه هاماً بالنسبة لقضايا التسوية، فأصاب القصر مجموعة عصافير بحجر واحد:

١ - بدا لقسم من جماهير الوطن العربي نظاماً مقاتلاً ضد الاحتلال، يكتسب مشروعية جديدة من دوره هذا.

٢ - دخل في لعبة التقارب بين "الأنظمة التقدمية وغير التقدمية" التي كانت جارية على قدم وساق، فأمن لنفسه تغطية "تقدمية وتقلدية"، استغلها في توطيد وضعه الداخلي.

٣ - زاد من قيمة دوره بالنسبة لأمريكا وأروبا في قضايا المشرق، وصارت خدماته لها ذات وزن وتأثير أو لعله ليس من قبل الصدف أن زيارات الأميركيان والأوروبيين للمغرب قد يقت دوماً زيارتهم لمنطقة المجاهدة، حيث التسوية قضية حياة وموت بالنسبة "للمجاهدين".

٤ - رفع من مقدراته على لعب دور معتدل داخل الوطن العربي وصار وزراءه يجوبون الأقطار العربية للتباحث والتشاور في كل القضايا المطروحة. كما امتص قسماً هاماً من موقف الجيش وكوادره المتوسطة والدنيا في سياسته، حين ظهر أمامه بمظاهر نظام وطني يلعب دوراً قومياً، وعزز هذا الوهم خلال التطورات اللاحقة.

٥ - أسهם في خلق حالة عربية عامة تقوم على تقارب الأنظمة من بعضها في سيورة جوهرها تراجع "التقديرين" وتقدم "الرجعيين" بحيث يلتقيان في منتصف الطريق، ويكون لقاوئهما مرحلة تمهد لمرحلة تالية لا يبقي فيها تقديميون ولا من يحزنون، على مستوى السلطة الرسمية على الأقل. لقد اشترك النظام الملكي اشتراكاً فعالاً في العمل لخلق هذا اللقاء، ولتسهيل عملية الواقعية. يدل على ذلك حضوره الرسمي الكثيف في المؤسسات العربية الرسمية، والزيارات التي لا تنقطع لرجالات الدولة، الذين يمسحون كل دولة عربية مرة واحدة كل شهر، على أقل تقدير.

هاتان الخطوتان، اللتان وصفناهما تحت بند ٢٦ أكسيتا النظام مشروعية قومية ودوراً قومياً. فكان لابد من أن يكتسب لنفسه مشروعية وطنية داخلية وهذا ما فعله في ما سمي بمعركة الصحراء.

بين مطلع السبعينيات ونهايتها، دار دولاب الخيارات السياسية بالنسبة للنظام الملكي المغربي دورة كاملة، وعاد إلى النقطة التي بدأ منها: إلى الازمة.

في مطلع هذا العقد، كان المخزن ونظامه قد شرعاً في ممارسة سياسة نقية، خالصة من ضغوط الأحزاب والجيش إلى حد كبير، بعد أن فشلت تجربة التعاون بين المعارضة والقصر في أواسط وبدايات السبعينيات، وعجزت المحاولات التي قام بها عسكريون من الجيش في الإطاحة بالوضع القائم. ومع أن النظام رسم سياسته الجديدة تحت تأثير تجربته الماضية فإنها جاءت سياسة خالصة إلى درجة كبيرة من المطالب والضغوط المباشرة للمعارضين والخصوم: المعارضين بسبب عجزهم عن تقديم بديل سياسي لا يستطيع القصر الالتفاف عليه واستيعاب أقسامه الأساسية، والخصوم بسبب فشل العسكري في الحلول محل الجماهير ومنظماتها. ولعله من المؤosci أن التجربة الشعبية قد بقى طوال سنوات، قليلة القدرة عن الامتداد نحو الجيش، وقليلة القدرة بالتالي على دمجه في الحلف الشعبي المعادي للنظام، فتحركت الجماهير وأحزابها مرات متعددة تمكن القصر خلالها من قبول تحديها واستيعاب طموحاتها وبرامجها في إطار مصالحه، مما جهّز عملياً البرامج، بينما بقي الجيش بعيداً عن حركة الشارع. ثم عندما خدمت المعارضة الشعبية بالقياس إلى الفترة السابقة تحرك الجيش بعيداً عن الشارع، فتمكن القصر في الحالتين من الامساك بالوضع، الذي بلغ في حالات كثيرة حد الخطر المميت. مع انحسار الخطرين الشعبي والعسكري بدأ النظام يضع خطوط سياسته الجديدة. فوجد في الثورة المضادة العربية، التي شرعت تتعصب آنذاك بالمنطقة من جهاتها الأربع، دليلاً يرشده إلى المطلوب، فوضع خطة ملامحها التقريبية هي التالية:

\* عين لنفسه مكاناً بين صفوف القوى العربية الساعية نحو تصفية القضية الفلسطينية عبر التسوية (كانت تشكل ٩٠ في المائة من القوى الرسمية العربية) وكان مدخله إلى دور كهذا يمر عبر حركتين متلازمتين:

- ١ - إرسال قوات رمزية إلى جبهة الجولان وقناة السويس في محاولة لاكتساب تأثير مباشر على الأحداث والتطورات الحاصلة ولإبعاد الجيش عن البلاد خلال مرحلة إعادة ترتيب الوضع الداخلي، التي قد تحمل في طياتها عناصر ومضائق غير قابلة للضبط مسبقاً.
- ٢ - الاندفاع نحو تطويق عنق المقاومة الفلسطينية بحب رجي عاصف، تجلّى في عروض

# خلاصات السياسة عن الوضع الراهن في المغرب

بقلم مناضل عربي

المغربية أكثر تشددًا حيال النظام الجزائري حتى من القصر وزبانيته . كما صارت الجزائر أكثر ميلاً للتعامل مع هذه الحركة من منظور سيد وتابع ، بعد أن رأت تهالكها وراء السياسة الملكية وعجزها عن طرح وتطوير بدائل خاصة بها في القضايا الهامة التي تواجه الجماهير المغربية . ترافقت هذه السياسة الرسمية تجاه القضايا الوطنية والقومية والدولية بتطورات حيال الحركة الوطنية . فسبق حرب تشرين ورافقها ولحقها الحكم بالاعدام على عدد كبير من كوادر المعارضة ، واعتقال ومحاكمة أعداد أخرى . والحقيقة أن هجوم النظام على القوى الوطنية والشعبية لم يقف عند حد ، بل وصل حتى إلى مؤسساته الرئيسية كالجيش الذي تخلص القصر منه بارساله إلى الصحراء ، وبوضعه على حدود الجزائر وفي موريتانيا ، أو بتوجيهه نحو دور ما خارجي في خدمة الامبرالية .

وكما أسلفنا ، فإن القيادات الوطنية والمعارضة لم تستطع استعادة زمام المبادرة في أية نقطة من نقاط البرنامج السياسي الذي كان القصر يسابقها على تنفيذه ، وينفذه فعلًا بما يقويه ويضعفها . ولعل الخلافات في التقييمات والمواقوف التي شبت داخل صفوف الكوادر القيادية للأحزاب المختلفة هي الدليل الأكبر على حجم الاحساس بوطأة الهجوم الرسمي وخطره على الحركة الشعبية ، كما أن اتباع بعض الأساليب من هذا الطرف أو ذاك لترجمة الوضع دليل على الاحساس بأن النظام قد كسب الجولة ، وأن مواقفه قد تطورت ، وأنها لا يمكن أن تهتز بالأساليب والوسائل السياسية التقليدية التي تم تجريبها حتى اللحظة في صراع الجماهير مع القصر ، وصراع هذا مع القوى السياسية المعارضة أو الشعبية .

### أساليب النظام في مواجهة نفال الجماهير الشعبية

لكن النظام لم يحسن مواقفه حيال الحركة السياسية المعارضة فقط وإنما أراد احتوائها في إطار خططه وبعد أن خلق لنفسه "قاعدة شعبية" من نوع ما ، في أعقاب "المعارك الوطنية والقومية" التي خاضها أو اشترك فيها . وكان الاتجاه العام الذي سار فيه ينصب على خلق استقلالية للمخزن عن الصراعات السياسية الدائرة ، بعد أن كان طوال مطلع السبعينيات مركز الصراعات المعادية للإقطاع والبورجوازية والتبغية للامبرالية والاستعمار ، ولكن يكتسب القصر هذه الاستقلالية ، كان لابد من خلق الأدوات والقوى التي تتصارع مع المعارضة الشعبية ، كي يستطيع القصر الظهور بمظهر "السلطة العليا" ، المتراجعة عن خصومات الشارع وصراعات القوى السياسية . مثل هذا الوضع سيؤمن للقصر فرصة ذهبية لاستمرار دوره التقليدي في قمع القوى الشعبية ، لكنه سيضع ←

### الفحية الوطنية والصراع الاجتماعي

يقال على لسانهم طوال سنوات وسنوات . وقد حدث التبدل والتراجع باسم "الوحدة الوطنية" و"الطابع الوطني لمعركة الصحراء" الذي اعتبر نقيفاً للطبقية ، يجمع ولا يفرق ويوحد ولا يمايز ، وبلغ التوحد درجة عظيمة دفعت زعيم حزب التحرر والاشتراكية للقول بحمل رسائل من الملك إلى بلدان شرق آسيا الاشتراكية ، والتحدث باسم المغرب هناك !

في سياق هذه التطورات سعي النظام لكسب مشروعية دولية ، امبرالية تحديداً ، فحاول أن يثبت للغرب من واشنطن إلى باريس ومدريد ، أنه نظام الملمات والمهمات الصعبة . فأقام مساومة مع إسبانيا حول الصحراء على ترك سيبة ومليلة والجزر الجغرافية تحت الاحتلال الإسباني ثم أرسل جيشه إلى شابة بالمرتدين متتاليتين ، حيث نجحت قواته ، بالتعاون والتتنسيق مع فرنسا ، في دحر القوات المتمردة في المرتدين . بعد ذلك ركز معظم عساكره قبالة الجزائر ، واستفرد نظام بومدين مرات عديدة ، وأرسل حوالي عشرة آلاف جندي لتنشيط الوضع في موريتانيا وشرع يوسع الجيش ويسلحه تسلیحاً حديثاً ، ورافق ذلك بتصریحات تعلن أن الهدف القائم هو الجزائر . ولقد بدأ للولهة أن لعبة النظام الملكي قد نجحت مائة بالمائة ، خاصة عندما أرسلت فرنسا قوات وطائرات إلى تشارل وطائرات إلى السينغال لحماية موريتانيا من غارات البوليزاريون ، ونجحت القوات المغربية في احتواء غارات الجزائريين ورجال البوليزاريون ، وفي تسديد ضربات موجعة لهم خلال المرحلة الأولى من القتال . وبعد أن قامت جموع أحزاب المعارضة في الداخل بحملة من العداء الجامح على الجزائر ، أتجهت نيران الشوفينية ودقت الاسفين الذي كان النظام يسعى إليه بين الشعبين الشقيقين والجارين . تلك الحملة كانت الوجه المفلطط الآخر للسياسة التي سار عليها المرحوم هواري بومدين في قضية الصحراء ، والتي تتسم بانعدام فطيع للإحساس بالمسؤولية تجاه الأمة العربية ووحدة النضال الشعبي المغربي ، وتقوم على أوهام لا يمرر لها في الواقع حول الجزائر بوصفها حجر الزاوية لنضال شعوب المغرب قاطبة والذي يجب أن يكون مرتبطة بها ، بل وتابعاً لها .

وقد جاءت هذه الأحداث والتطورات لتعزيز النظام داخل إطار سياسة مغرب الدول التي كان نظام بومدين أحد الأطراف المصممة والمنفذة لها ، جعلت القصر يجد كرايج وحيد ، في حين خرجت الحركة الوطنية والجزائر خاسرتين منها . فأخذ بومدين يهدد بالعوده إلى سياسة مغرب الشعوب ، والتي تخلى عنها طواعية بعد عام ١٩٦٥ ، ولكن الملك لم يهتم لتهديداته ، فقد جاءت في وقت تمرقت فيه وحدة النضال الشعبي طوال عشرات السنين وصارت الحركة الوطنية

استخدم النظام مسألة الصحراء رافعاً ضد الحركة الوطنية منذ أواسط الخمسينيات . وفيها تمت عملية حل وتصفية جيش التحرير وقوات المقاومة . وباسمها تحالف القصر مع الفاشية الإسبانية ضد الصحراويين والحركة الوطنية المغربية . ولقد استغل الملك ونظامه المعركة حول الصحراء في سبيل كبح الحركة الوطنية المعارضة ، حين أبقى الصحراء بين يدي الإسبان بطلب رسمي . ثم استغلها لتحقيق الغاية نفسها ، عندما اتفق مع إسبانيا على تقسيم أراضها وثرواتها وسكانها مع موريتانيا . والحقيقة أن مشكلة الصحراء كان يمكن استغلالها للاحراق الأذى بالنظام ، لكن ذلك لم يحدث ، لأن الحركة الوطنية المغربية لم تعرف كيف توفق توفيقاً عملياً وثورية بين المشاكل التي يواجهها مجتمع يواجه مشكلة وطنية ومشاكل اجتماعية . فكانت ثارة تشير المشكلة الوطنية بعيداً عن المشاكل الاجتماعية ، وطوراً تشير القضايا الاجتماعية ، ناسية القضية الوطنية . وفي الحالتين كان النظام يعرف كيف يكشف نواقض نشاطها ، وليسدده لها الضربات في الوقت المناسب ، وربما كان سلوك هذه القوى في مسألة الصحراء معبراً عن سلوكها حيال القضايا التي يواجهها المغرب . فقد تخلت عن معركة تحرير الصحراء باسم "معركة الاستقلال" تم تركتها للقصر باعتبار أن الحكم قد صار "وطنياً" وغدت مهمة التحرير من شؤونه ومهامه ، وصار الضغط عليه بالقضايا الاجتماعية والطبقية هو السبيل إلى تعبئة الشعب ضده ، وللاطاحة به .

قد يستغرب المرأة أن هذا التفكير التبسيطى لكنه كان واقعاً قائماً طوال قرابة عقدين من السنين في ظل قيادات كان تفكيرها السياسي والاجتماعي لا يفتئ يهتز ثارة نحو اليمين ، وأخرى نحو الوسط في كل القضايا والمشاكل المغربية ، بما فيها المشاكل التي تمس استكمال بنية الشخصية السياسية والاجتماعية للمجتمع المغربي . وعندما فتح القصر في منتصف السبعينيات معركة الصحراء ، لم تجد القيادات من سياسة تمارسها في هذه المسألة سوى الاصطفاف وراء القصر ، مكتفية بالاعتراض على هذا الاجراء الصغير والشكلي أو ذاك ، ولكن ضمن الاطار العام المرسوم في القصر .

لا نريد التحدث باستفاضة عن مشكلة الصحراء ، لأنها ليست موضوع حديثنا . لكنه من الفهم القول : أن هذه المشكلة قد استغلتها الملك ضد الحركة الوطنية والشعبية ، وأنه هو الذي رسم إطارها الاستراتيجي وتأكيدها ، وهو الذي حدد جبهة ، الأصدقاء والخصوم منها ، وهو الذي جر القيادات السياسية نحو تبني موقفه منها ، بدل أن يحدث العكس ، فصرنا نقرأ خطباً للقيادة الحالية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولقيادة حزب التحرر والاشتراكية تناقض ما كان

بأسواق الاستهلاك في البلدان الرأسمالية المتطرفة، فأخذت معيشة الجماهير المنتجة تتدهور باستمرار وسرعة، وشرعت البلاد تشهد سلسلة واسعة من الاضربات التي شملت كل المرافق الاقتصادية تقريبا ثم امتدت إلى أوساط جهاز الدولة من موظفين ومستخدمين، وانتشرت فيما بعد إلى المعلمين والاطباء والمهندسين والطلاب لا بل أنها وصلت إلى بعض نواحي الريف، حيث يخضع العمال الزراعيون لشروط عمل وانتاج رأسمالية، ويتعذرون للاضطهاد الطبقي وللجنين والاستغلال، مثلهم مثل عمال الصناعة. لقد دخل الشعب المعركة دون مهارات أو مساقات وشرعت الطبقات الاجتماعية الحديثة، والمهن الاجتماعية الحساسة تنازل النظام وسياسته ، غير آبهة "ميزان القوى" "ومستلزمات المعركة الوطنية" ، هذين الشعرين اللذين كسرأ ظهر القيادات السياسية المعتمدة والاصلاحية طوال الفترة المنصرمة. فكان سلوك هذه الطبقات ادنة جديدة لها، تنذر بوضع الاحزاب نفسها خارج دائرة الفعل السياسي والاجتماعي بأسرها، اذا ما واصلت سياستها الرخوة والمائعة حيال المخزن وبرامج عمله .

لم يأت التحرك الشعبي من فراغ، بل كان ذلك العامل الذي أغلق دائرة مرحلة تاريخية كاملة، ليضع المغرب أمام مرحلة جديدة، نأمل وبأمل معنا سائر التقديرين العرب أن تحمل في طياتها حرية المغرب وخلاصها من الملكية وسياستها وجرائمها .

قليلة معزولة ومتطرفة، يلحق سلوكها الادى بالحركة السياسية المعارضة ويحرجها ويرجح ميزان القوى ضدها أكثر مما هو راجح بالاصل . المهم أن الانتخابات كانت مقاييسا لدرجة نجاح سياسة الاعتدال والمساومة، وانها ضعفت الواقع الشعبي للقوى والتيارات السياسية التي تسير وراء هذه القيادات . وإذا كان من الصحيح أن الدولة قد زورت الانتخابات فانه من الصحيح أيضا أن سياسة القيادات المعتمدة والحجج والاعتبارات التي ساقتها لدعم سياسات القصر قد طمست لأول مرة منذ سنوات كثيرة الفوارق الجوهرية التقليدية بين الشعب والخزن ، وعثمت على الوعي الجماهيري في قضايا أساسية فسهل ذلك على النظام تزوير الانتخابات والضرر عرض الحائط بمشاعير الشعب .

بيد أن ترتيب الوضع الداخلي لم يقتصر على السياسة وحدها، وإنما تجاوزها إلى بنية الطبقات وأدوارها . فقد دخل القصر مراهنة اجتماعية هامة، في توسيع قاعدته الاجتماعية والطبقية، بتطوير دمج المغرب في السوق الرأسمالية الدولية وزيادة نهب الجماهير العاملة الفقيرة، واعادة النظر في نظام توزيع فائض القيمة المنهوبة، بحيث تتمتع الشرائح الطبقة العليا والمتوسطة، ذات المصلحة في استقرار وبقاء النظام ، والقادرة على امداده بالخلفية الاجتماعية التي يحتاجها في صراعه مع الحركة الشعبية . هكذا شهد المغرب عملية "افتتاح" واسع على السوق الدولية والرماديل الغربية . وارتبط اقتصادها الزراعي خاصه بصورة قوية

→  
بينه وبين الشارع المغربي قوى سياسية تحمل عنه ضغوط الصراعات المباشرة وتقف في مواجهة نتائجها، ولا تكون من الاستقلالية عنه بحيث يجعل دوره هامشيا بالفعل، لأن ذلك سيظهر بمظهر القوة التي لا يحتاج إليها أحد . لقد كان النظام بحاجة اذن إلى تنظيم سياسي يوؤطر "شعبيته" ويقتنيها ويجمعها ويخوض بها المعارك ضد المعارضة، بعد أن أظهر من أحدات الصخيرات وما تلاها أن المشروعية الملكية مشكوك فيها من كل ، وأنه لا يغير القصر ان هو أصفى "طابعا شعبيا" على اتجاهه السياسي ، وعلى مشروعيته، في هذا الاتجاه . عمل النظام على مرحلتين كبيرتين :

١ - مرحلة الاشتراك في حرب تشرين وخوض غمار "معركة الصحراء" ، وفيها استرد قسما لا يأس به من سمعته المهدورة شعبيا ، بسبب سير الاحزاب وقياداتها وراءه ، مما منح سياسته طابعا وطنيا وشعبيا ، وجعلها تبدو وكأن هناك اجماعا عن الشعب وقواه عليها .

٢ - مرحلة تنظيم "الشعبية" المكتسبة ، وإذا كانت المرحلة الاولى قد حصلت بالاتفاق مع سياسة الاحزاب ، فإن المرحلة الثانية قد توجهت ضدها، وليس ما حصل في الانتخابات البرلمانية ، وما صاحبها من قمع للعمال والموظفين والطلاب والمعلمين وساهم من قطاعات الشعب ، والتزوير المفروض والكثيف الذي شهدته سوى برهان على أن النظام لم يعد يكتفي باللعبة السياسية التقليدية التي مارسها طوال سنوات وستوات ، لعبة احتواء بعض القوى وضربيها بغيرها حسب الواقع والظروف ، ثم الارتداد عنها ومطاردتها وتعريفها للقمع ، بحيث تبقى طوال الوقت خاضعة للترغيب والترهيب . وإنما هو بحاجة الى قاعدة خاصة به يكونها في شروط يختارها بنفسه، لأن مجمل الظروف السياسية ، والاجتماعية المستجدة قد تغيرت أو هي في سبيلها إلى التغيير: من أجل الوصول إلى وضع مستقر بالنسبة للنظام في إطار من التبدلات المحتملة لشروط عمله ، لجأ القصر إلى ما يلي :

أ - قمع بشدة جميع العناصر والقوى الراديكالية من مختلف القوى والاحزاب .  
ب - اشراك القيادات المعتمدة في تعين بعض الحدود التكتيكية لحركته ، ولكن في إطار التمسك المستمث وعبر بالاستراتيجية التي رسمها هو بعيدا عن هذه القيادات ودون استشارتها .

٣ - تأسيس كتلة خاصة من الساسة والقوى السياسية ، تكميل لعبه "التفهم والتفاهم" السائدة ، وتعطي الوضع طابعا مستقرا وثابتا . ومع أن القوى التي تعرضت للقمع كانت في الارجح من الاحزاب الوطنية ذات القيادات المعتمدة ، فإن تبني هذه القيادات لقضيتها لم يكن بالحجم المطلوب ، ان لم نقل أنها ساهمت في عزلها شعبيا ، بتقديمها للناس وكأنها فئات

### مناورات النظام تجاه القضية القومية

القابلة القانونية للتسوية المصرية الاسرائيلية ، واستقبل لهذه الغاية كبار زعماء العدو من ديان إلى بيريز ، ومارس دور المسماة العربي العام للبضاعة الامريكية في التسوية ، وتأمر ما وسعه على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية (تحديدا) ثم دعم في مرحلة لاحقة الاجراءات العملية والتنفيذية للاتفاق المصري الاسرائيلي ، ناسيا تجاهاته التحريرية قبل ذلك سنوات ، ومزاعمه حول دوره في تحرير فلسطين والقدس والاراضي العربية المحتلة . هذا الانقلاب في دور القصر حيال القضية القومية المقدسة ربما كان مفهوما ، وان كان غير مقبول ، ولكن كيف نفهم ونقل دور "قادة ميزان القوى" الذين نصحوا دون كلل أو ملل قادة المقاومة الفلسطينية بالتعقل ، وبانقاد ما يمكن انقاده وبعدم اتخاذ موقف رافض من خطى السادات نحو العدو ، بحجة أن الامور قد تصبح أكثر سوءا مما هي عليه الان؟ وكيف نفهم تلك اللقاءات مع بيريز في البرتغال ، التي حضرها قادة معروفون من الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية ، وتخللها حديث طويل وعشاء فاخر ، واستمرت ثلاث ساعات بال تمام والكمال ؟ ←

لقد بدأ القصر في مطالع السبعينات عمله في جو من التراجع السياسي للمعارضة وللحركة الشعبية ، وفي جو من تصفية قسم هام من العناصر غير الموالية في الجيش . وبدأ من حيث كان الوضع العربي العام قد مكنته أن يبدأ : كنظام له دور وطني وقومي . ومن حيث أرادت له الاميرالية أن يسمم في اخضاع الحركات المعادية للغرب ، فكان دوره داخل شابا والسنغال وموريانيا ، ومع ذلك فإنه يقف الان أمام الشعب المغربي بأسره ، عار حتى من ورقة التوت التي حاول تستير عوراته بها : فقد بدأ "بالاسهام في تحرير فلسطين" ، وانتهى إلى الاسهام في تضييعها والتخلص منها عنها للعدو ، سواء بالاتفاق مع أنور السادات ، أم بالاتفاق مع الاطراف العربية الأخرى للتسوية ، أم بالاتفاق مع قادة دولة العدو الصهيوني ، الذين صار المغرب محطة ايجارية بالنسبة لهم ، في مساعدتهم لادلال امة العربية وتركيعها ، ولحسق المقاومة والتخلص منها . لقد دخل النظام الملكي ساحة الحرب لا ليحارب ، وإنما ليجر معه المحاربين العرب إلى ساحة المفاوضات المباشرة مع العدو . ونجح تماما لايستهان له في مساعيه فلعب دور



في مواجهة عمل تحريري كبير، لكن ما معنى الوحدة الوطنية عند تنازل عن الأرض وتخلٍّ عن السيادة، وأى وحدة وطنية هي هذه الوحدة التي تكون على حساب وحدة الوطن؟ وعلى كل حال فإن التنسيق مع القصر لازال هو الإادة الأساسية في ممارسة الحركة الوطنية لدورها، يدل على ذلك سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الملك مؤخراً والتي ارتفعتها قيادات هذه الحركة، واعتبرتها كافية في المرحلة الراهنة، مع أنها إجراءات تورطية لهذه القيادات، تحاول أن تجد علاجاً جزئياً لقضية كبيرة هي قضية عجز نظام كامل عن إيجاد السبل الكفيلة بوحدة أراضيه والحفاظ على سيادة الوطن، وليس قضية عسكرية تقنية ترتبط بالسلوك الذي يجب أن يتبعه الجيش حيال هذا التصرف أو ذاك للحُكم العسكري. كما أنها ليست قضية الاحتمالات المتوقعة لردود فعل الجيش على المأذق الذي زجه النظام فيه، لأن القصر قد حسب بدقة هذا المأذق الذي لا يخاف في المغرب شيئاً خوفه من الجيش وموافقه. والحقيقة، إن اصرار قيادات الحركة الوطنية على خطها السياسي الحالي يكلف الجيش كثيراً، لأنه هو القوة التي تنفذ السياسة الراهنة، والتي يبتعد الجميع عنها، بدل أن يعملوا على دمجها بحزن في الحركة الشعبية المتطلعة نحو تحرير البلاد. ولقد كان من واجب قيادة حركة وطنية ذات تقاليد عريقة أن تتبنّى باحتمالات الورطة التي يجد الجيش نفسه فيها داخل الصحراء الان، وأن تنظر إلى المشكلة على ضوء ما قد يتربّع عن هذه الورطة، وأن تضيق النّظام وتعريه أثناء حملاته الانكشارية في شاباً ومورياتياً من منظور عجزه عن حماية ترابه الوطني والحفاظ على وحدته، وليس من منظور الخسائر القليلة التي تكبّدتها القوات التي أرسلت إلى الكونغو. إذ لا يجوز لقيادة وطنية أن تسمح بارسال جيش الوطن بعيداً عنه، إلا إذا كان ذهابه أكثر نفعاً من بقائه فيه. فكيف يغطي إرسال الجيش إلى شاباً، في وقت تتصاعد فيه أزمة الجيش داخل الصحراء، ويعاني جنوده وضباطه من محدودية ورجعية الاستراتيجية السياسية والتي يعملان بداخلها، ومن نقص العتاد والذخيرة، ومن التّبني الملكي السامي خارج مجالات ومراسِك الفعالية السياسية للمجتمع المغربي؟! حقاً، إن الرجعية المخزنية ليست وحدها المسؤولة!!

في جو كهذا، وأمام وضع كالذى عاشه المغرب حكماً وجماهيرياً، من الطبيعي أن ينتشر التدمير في كل مكان، وأن تعم الاضطرابات والاضطرابات، وتنتشر القلاقل، ويسترد الوعي الشعبي صفاءه، وترتفع الروح المعنوية للشعب، بعيداً عن كواكب ضرورات التكتيك السياسي، التي تحاول القيادات فرضها أو تسريّبها إلى عقول الناس. ولعله من المفيد التذكير هنا بأن

جرها للموافقة على الحلول المطروحة مع الكيان الصهيوني. بكلمات أخرى: إذا كنا قد أتبثنا خلال تجربة السنوات الماضية أننا نقل تعلاً عن المخزن، ولا نقل نفوذاً عنه، وإذا كنا قد برهنا أننا نستطيع بالآخر انجاز مالم يستطع هو انجازه، فلماذا تتمسكون به، ولا تدخلون معنا في حوار حول دورنا المقابل في حكم المغرب، وفي انجاز ما لم ينجز حتى الان من التسوية في الشرق الأوسط، من جهة ثانية؟! . هذه هيخلفية اللقاء، وليس الاحراج أو الخجل ولا ينخدع أحد بادانة اتفاقية السادات بيفين، فلم يبق عرباً الا وأدائها، وخاصة أولئك الذين عملوا طوال العقد الماضي على اعداد الجو الضروري لانجازها، ودخلوا في كل التطبيقات الضرورية لتحقيقها، بدءاً بالملك حسين وانتهاء بالسعودية، و Moriura بجميع أنواع الانظمة من مختلف الأسماء والصفات. وهناك من يقول: ان موقف الادانة هذا هو مطلب أمريكي، لأن مصر ليست بحاجة إلى تأييد كي تنجز اتفاقها أولاً، ولأن الاجماع على الادانة ضروري للجماع اللاحق على التسوية مع القطر العربي الأخرى ثانياً.

هل صحيح أن بوعبيد وصحبه "فوجئوا" بوجود بيريز في المكان. وإذا كانوا فوجئوا فعلاً، فهو يجوز أن تتخذ المواقف السياسية للقوى الثورية في ضوء اعتبارات "الخجل والاحراج"، وأن يصل الخجل بأصحابه درجة تدفعهم لقضاء ثلاث ساعات كاملة مع ممثلين للعدو، ان خط التأسلم مع الثورة المضادة العربية في القضية القومية هو الخط المنتظر من المخزن وقواه. لكن هذا الخط لا يقتصر على القصر لوحده، بل صار، للأسف الشديد، قياداً يكتب ويغلب أيدي الحركة الوطنية وقياداتها. وإذا كنا ندين في هذا المقام سياسة "ثورية" تخلو من الواقعية، فإننا ندين سياسة "واقعية" تخلو من الثورية، لأنها ستكون أما سياسة الرجعية، أو سياسة متواطئة معها، ان اللقاء مع بيريز في البرتغال لم يكن بفعل الاحراج، وإنما هو رسالة مفتوحة إلى القوى الدولية المختلفة، الغربية منها بالتحديد، كي تفهم أن في المغرب بدائل للقصر تستطيع انجاز ما ينجزه ، ولكن تأمين التغطية الشعبية والتعهد بتتوسيع دائرة القوى العربية التي يمكن

### ما معنى "الوحدة الوطنية" لما يتم التنازل عن الأرض والتخلٍّ عن السيادة؟

تهدد العرش المغربي لوحده، بل هي تحدّ حظر للسياسة التي سارت عليها قيادة الاحزاب: سياسة دعم العرش في موضوع الصحراء، والعداء للجزائر ولدورها بالنسبة لهذه القضية، وإذا كان لم يخطر على بال قيادة الحركة الوطنية حتى الان أن الحل الاقليمي الامثل للمشكلة هو ذلك الحل الذي يأتي في إطار ثوري وقومي واسع، فإنها ستتجدد نفسها قريباً في موقف لا تحسد عليه، لأنها ستكون ضد سياسة القصر الذي يناور بورقة الدولة، ضد الجيش الذي ينتظر قرارات واضحة من السياسة المغربية، والا وجد من الاسلام له أن ينفض يده من القضية باسرها ضد الجزائر، التي يبدو أنها لن تتراجع ، لأن سياستها نحو اقامة دولة تتقدم . في هذا الوضع قد تجد الحركة نفسها وهي تقول كلاماً ما عاد يهم أحداً سمعه، وتطلق شعارات يعلم الجميع ضدها، بينما لا تعمل هي ضد أحد ، فتستمر في الاصرار على مقولاتها فترة من الزمن، قبل أن تعرف بالامر الواقع ، كما حصل في المثال الموريتاني .

ان المخزن يفتش عن بدائل لسياساته السابقة في موضوع الصحراء، كي يبقى هو الطرف الأكثر استفادة منها على الصعيد المغربي . ولا يجوز للحركة الوطنية أن تقف حيث تركها الملك، بل يجب أن تبادر إلى طرح بدائل ونقاش لخـ7 القصر المنهاج والمترافق ، وأن تنتزع منه أخيراً المبادرة في هذه المعركة، التي يمكن للفشل فيها أن يقضي على أحزاب كبيرة شعبياً، أو أن يجعل يجعل دورها هامشياً لفترة طويلة على الأقل . و"الوحدة الوطنية" قد تكون مبررة أكثر مأساوية . والحال، أن قضية الصحراء لا

– النظام النقدي وتصدير التضخم المالي  
– استغلال اليد العاملة داخل البلدان  
النامية وخارجها.

### ٣- اللجنة الثالثة:

- استراتيجيات النمو
- السيادة التامة على الخيرات الطبيعية
- مشاكل محو التضييقات الاجتماعية
- تكوين الاطر
- مراقبة الاسعار في السوق العالمية

ولقد قدمت عدة مساهمات وعروض قيمة أغنت وعمقت مختلف الجوانب والقضايا المذكورة وكتموج منها نقدم لقرائنا ملخص عن مساهمة للاستاذ كولانتاي رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة التضامن،تناول فيها بعض خصائص الاستعمار الجديد في عصرنا .

بالكلمة القيمة التي ألقاها الكاتب العام لمنظمة التضامن الاخ التوري عبدالرزاق،تناول فيها بشكل اجمالي كفاح الشعوب ضد هيمنة الشركات المتعددة الجنسية،تشكلت ثلاث لجان لتعقيم الدراسة والبحث حول القضايا التالية:

#### ١- اللجنة الاولى:

- استراتيجية الاستعمار الجديد
- الاشكال الدقيقة للاستعمار الجديد
- "المساعدات" والقروض
- بيع الاسلحة والقروض العسكرية
- مشاكل العجز في المواد الغذائية، مشاكل الفلاحة.

#### ٢- اللجنة الثانية:

- التبادل الغير متكافئ
- التبعية في ميدان التيكولوجيا

انعقد في باريس بمقر "اليونيسكو" ندوة عالمية نظمتها كل من "منظمة التضامن والصدقة بين الشعوب الأفريقية والاسيوية" (OSPAAP) "والجمعية الفرنسية للتضامن والصدقة مع شعوب افريقيا" AFASPA ، شارك فيها عدد من الباحثين التقديرين، كما ساهمت احزاب ومنظمات تقدمية من كل أنحاء العالم، نذكر منها على الخصوص وفود من: مدغشقر - زينبابوي - الهند - اليمن الديمقراطي - بينين - موزمبيق - ألمانيا الديمقراطية - مصر - الاتحاد السوفيتي - لبنان - الفيتنام - المغرب - ناميبيا - غينيا - المؤتمر الوطني الافريقي بجنوب افريقيا - أفغانستان - هنغاريا - مجلس السلم العالمي - المنظمة الدولية للنساء - فيدرالية النقابات العالمية - جمعية المحامين العرب . . . الخ.

وبعد الجلسة الافتتاحية التي تميزت

# بعض خصائص الاستعمار الجديد

والبلدان النامية في اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. الا أن استفحال أزمته الداخلية في الستينات، بموازات مع تصاعد كفاح الشعوب، قد جعلته يلتتجأ الى بعض "التحصيات" التي تضمن استمرار نفس النظام الاستغليالي بأقل خسارة .

### حقيقة "المساعدات"

وفي هذا الاطار ظهرت مختلف برامج "المساعدات" الاقتصادية والمالية، التي بطيئتها وأساسها لم تكن تستهدف مساعدة البلدان النامية كما يدعي الاستعمار الجديد، بل أساسا التخفيف من حدة التناقضات داخل نظام الاستغلال الدولي بهدف صيانة هذا النظام وضمان استمراريته .

وفي المرحلة الاولى، كانت المساعدات الاقتصادية والمالية تمنح فقط في حالة أزمة اقتصادية حادة (عجز خطير في الميزانية العامة أو ميزانية الاداءة مثلا) يعاني منها بلد ما نتيجة النهب المنهجي الذي تعرض له من طرف الرأس المال الاجنبي. في هذه الحالات تأتي المساعدات لضمان استمرارية نظام الاستغلال، ومنع تطور ونشر الادخار التقديمية التي تنادي بضرورة اجراء التغييرات الجذرية الضرورية، ومن تمه توجيه الضربة للقوى التقديمية، وفرض الشروط السياسية عليها .

الرأسمالي وعملت بشكال مختلفة على تحقيق طموحاتها الاشتراكية .

وأن انتصار هذه القوى في تحقيق العديد من المكاسب تعزز الاستقلال وتحدد من هيمنة الاستعمار الجديد، هي التي جعلت هذا الاخير يعيش في حالة من الازمة والتناقضات الداخلية الدائمة، ويلتجأ بالتالي الى التستر وراء العديد من الحيل والدسائس لخدمة نفس الاهداف، أى ربط شعوب البلدان النامية بالنظام الرأسمالي العالمي وتوجيه تطورها نحو "رأسمالية الدولة" التي تسعى بترك مجال المناورة واسعا للرأس المال الاجنبي والمحلية الكومبرادوري، كما يسمح أساسا بالتحكم في طريق النمو المستقبل .

وبهذه الوسيلة عمل الاستعمار الجديد على منع الاصلاح الزراعي في عدد من البلدان الافريقية وفرض استمرار العلاقات الزراعية العتيقة، وهذا هو المصدر الحقيقي للمشاكل الغذائية الخانقة التي تعاني منها بعض هذه البلدان، والمشاكل الاقتصادية المتفاقمة عامة .

اما الصناعة فلقد عمل الاستعمار الجديد في البلدان التي يهيمن عليها، على حصرها في قطاعات مقصولة عن الاقتصاد الوطني ومربوطة عضويا ومشاركة بالشركات الاحتكارية، ومتصرفة أساسا على استخراج المواد الاولية بهدف نهب خبرات الشعوب واستغلال طاقتها .

ولقد عمل الاستعمار الجديد باستمرار على تعميق الهوة بين البلدان الرأسمالية المصنعة

ان النضال التحرري للشعوب الافريقية والاسيوية عامة، قد أحرز - بعد الحرب العالمية الثانية - على انتصارات باهرة مكتت العديد من "المستعمرات" من تحقيق استقلالها السياسي، كما ألحق ضربة قاتلة للنظام الكولونيالي العتيق مكسرة بذلك حجرة الزاوية الأساسية لنظام هيمنة والاستغلال آنذاك . وأمام هذا لجأ الامبرالية للبحث عن شتى الوسائل والصيغ للحد من هذا التطور الايجابي وفرض نفس الاهداف الاستعمارية الجوهرية لكن بصيغة جديدة . ولقد عرف "الاستعمار الجديد" في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، كنظام من العلاقات الغير متكافئة فرضتها الامبرالية على البلدان النامية التي نالت استقلالها السياسي .

وان طبيعة وأشكال ووسائل الاستعمار الجديد تختلف حسب الظروف التاريخية العينية لكل بلد، كما أن تعاظم التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي نفسه من جهة، ومن جهة ثانية تطور وسائل وأشكال نضال الشعوب المناهض للامبرالية، قد جعل الاستعمار الجديد يأخذ أشكالا متنوعة تتداخل فيها عدد من العناصر المترابطة والمتكاملة: الاقتصادية منها والسياسية والثقافية والايديولوجية . ولقد أدى الصراع بين الاستعمار الجديد والشعوب الى نتائج تختلف من بلد الى آخر توجت اما بفرض أنظمة ديكاتورية عميلة، او باسلام السلطة من طرف القوى الوطنية والتقديمية، التي نبذت الطريق





باستمرار على شد البلدان النامية في حلبة التعبية والخضوع . كما أن العمل على تقسيمها وفق مقوله "فرق تسد" قد شكلت وتشكل دئماً، سياسة الاستعمار الجديد .

ان التقسيم الجغرافي المخجل الذي أقبل عليه الاستعمار العتيق، وتوزيع مناطق النفوذ بين مختلف فصائله بمنطق توزيع الغنائم، قد لقي استمراره وامتداده حينما اضطر الاستعمار الى التراجع والتحول الى استعمار جديد، في ذلك الاقتحام الجديد الذي أقبلت عليه القوى الاميرالية، التي لم تتتردد في تقسيم البلد الواحد تقسيماً تعسفيًا، وتبادل الاقاليم والمناطق ما بينها، واختلاف الدوليات اختلافاً رائعاً ومصطنعاً، تاركة بذلك بوءة توتر محتملة، بل مؤكدة، تمكنتها من إعادة الكرة للتدخل السافر في شؤون الشعوب والاعتداء عليها .

ان الاستعمار الجديد لم يتتردد خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في التدخل كلما أتيحت له الفرصة، عسكرياً أو سياسياً، لاذكاً الصراعات وانمائها أو اختلاقها، واستعمال كل الوسائل التي تمكنت من فرض هيمنتها واضعاف الشعوب وانهاكها ، وفي نفس الوقت خلق وتنمية أنظمة تابعة له منفدة لمخططاته، ومن أبرزها اسرائيل وروسيياً مثلاً .

وإذا كان الاستعمار العتيق قد اعتمد منذ البداية التحالف مع الطبقات السائدة محلياً من اقطاعيين وبورجوازيين كومبرادوريين لتحقيق أهدافه في الاحتلال العسكري والاستغلال الاقتصادي، فنراه في عصرنا الراهن – وبعد الانفراط التدريجي للعلاقات الاستعمارية العتيقة يتوجه أساساً نحو ربط العلاقة واجراء التحالف مع الرأسمال المحلي والقوى المساعدة للاميرالية والتي أصبحت تحتل موقع هامة داخل بيروقراطية الدولة .

ومن أجل ذلك يعتمد الاستعمار الجديد عدداً من النظريات الجديدة والمتقدمة، حول دور الدولة وأشكال ووسائل تسيير الاقتصاد الوطني . ويرجع الدور الاساسي في هذا المجال الدعائي والإيديولوجي للتبيوقراطيين والخبراء "الوطنيين" والاجانب، الذين يستمرون وراء البحث عن الخصائص والمميزات المحلية بهدف فتح المجال أمام النظريات الاستعمارية الجديدة وخلفائه لا يتزدرون في استعمال كل الوسائل المنحطة من رشوة وفساد وابتزاز وغيرها . والتي ينفضح واقعها يوماً عن يومٍ .

\* \* \*

#### المساوات .

ان الكفاح الوحدوي لهذه الشعوب ضد نفس العدو، وأيضاً تحالفها الموضوعي مع البلدان الاشتراكية والطبقة العاملة في البلدان المصنعة، لهو الكفيل باجبار الاستعمار الجديد على التراجع، وتحقيق المزيد من المكاسب على طريق انهاء السيطرة الاميرالية وتحرير ارادة الشعوب .

#### أزمة السبعينيات والخطط الجديدة

ان أزمة السبعينيات قد أدت فعلاً بالاستعمار الجديد الى مراجعة استراتيجية وناكتيكه في اتجاهات مختلفة .

فالملحوظ مثلاً، أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان قد انتهج في ميدان المواد الاولية سياسة متناقصة ظاهرياً، لكن مفيدة اليه غاية الافادة . فنراه من جهة يحيط البلدان النامية التي تملك المواد على الرفع من انتاجها بكل الوسائل الممكنة بهدف تصديرها ، ومن جهة أخرى يوظف بشكل قوي ، من أجل انتاج المواد الاولية في المناطق "المضمونة" كأندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبيّة . ولقد أدى هذا الى تضخم عالمي في انتاج المواد الاولية مناسب انخفاض أسعارها، انخفاض هائل في مداخل صادرات البلدان النامية، رغم حجم هذه الصادرات .

ويبقى التوجه العام عند الاستعمار الجديد في هذا المجال، هو المزيد من نهب خيرات البلدان النامية وحشتها على الاستخراج والتصدير بأرخي الاثمان، وبالتالي المزيد من اضعافها وتعيق مشاكلها الاقتصادية، وفي نفس الوقت الحيلولة دون وحدتها . بالتركيز على حلقاتها الضعيفة وجر جزء منها الى العمالة والخنوع، ومنع تكتلها الذي يعطيها قوة وامكانية ضغط حقيقيتين .

وليس من قبل الصدفة أن نرى الاوساط الاميرالية تشن حملة اعلامية ديماغوجية واسعة النطاق حول "ال حاجيات الحيوية للجماهير الفقيرة في البلدان النامية" وذلك في نفس الوقت الذي ظهرت فيه بوادر أزمة الطاقة العالمية التي أفلقت هذه الاوساط، كما ألققها ضغط البلدان المنتجة للنفط التي عبرت عن طموحها في التحكم في خيراتها الطبيعية.

وان الصحيح الذي رافق هذه الحملة الاعلامية قد أوضح أن الاميراليين مستعدين للحديث عن العديد من مشاكل البلدان النامية – هذه المشاكل التي لها أهميتها وخطورتها – ما عدا مشكل الاستقلال الاقتصادي لهذه البلدان، واعادة ترتيب نظام التبادل العالمي بشكل عادل وطبيعي . بل ان ما يزيده الاستعمار الجديد هو الحيلولة دون هذا الاستقلال والعمل

ان تضامن شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في النضال المشترك ضد الاميرالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، قد أصبح اليوم ذا أهمية بالغة، حيث يستحيل بدونه التغلب على التخلف الموروث من عهد الاستعمار العتيق وتحقيق النظام القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية وانهاء الاستغلال وعدم

اما اليوم فقد تحولت "المساعدة" الاميرالية الى عامل دائم عملياً، يمارس تأثيره المباشر على اقتصاد البلد برمه فهو الذي يحدد طريق النمو، ويتحكم في التغيرات الهيكلية، ويساهم في خلق العجز في الميزان التجاري وميزان الاداء، وفي تعميق أزمة المواد الغذائية... وهكذا وفي عديد من البلدان النامية، تحولت "المساعدات" الى عنصر اساسي في السير العام للاقتصاد الوطني، ولقد جاءت أزمة السبعينيات الرأسمالية التي عمقت العجز الاقتصادي والمالي عند البلدان النامية، مع تصاعد ديونها الخارجية بشكل صاروخى، لتجعل من "المساعدة" عنصراً أساسياً في العلاقات الاقتصادية الدولية وأداة فعالة في يد الاستعمار الجديد .

#### الشركات المتعددة الجنسية

وان سياسة توجيه تطور البلدان النامية نحو "رأسمالية الدولة" مع التحكم المستمر في هذا التطور، تتسم بالتكامل مع الدور المتنامي الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسية في العلاقات بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، هذه الشركات التي أصبحت تملك في عصرنا الراهن امكانيات هائلة تفوق بكثير ميزانيات وحتى الدخل القومي للبلدان الصغيرة والمتوسطة في افريقيا وآسيا . إنها تحتكر العناصر الأساسية للتكنولوجيا العصرية . وبقدرتها على تحويل الرأس小米ل من بلد الى آخر، وتخفيض أو رفع التوضيفات، وبتحكمها في الاسعار وحجم التبادل بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الاولية عامة، فإن الشركات المتعددة الجنسية لم تترك في أيديها امكانيات لا محدودة للنهب والاستغلال فحسب، بل أيضاً طاقتها هائلة تمكنها من تعميق المشاكل التي تعاني منها شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وما يزيد الوضع تعقيداً، هو قدرة الشركات المتعددة الجنسية على تغيير أشكال سيرها بمرونة والتجاءها الى أشكال غير مباشرة في التسيير والمراقبة .

وإذا كانت بعض البلدان ذات الانظمة الوطنية قد فرضت عليها تأميم جزء من توضيفاتها المباشرة، فإنها رغم ذلك قد تتمكن في غالب الاحيان من الحفاظ على مصالحها الجوهيرية عن طريق مختلف العقود الثنائية، وبواسطة هيمنتها على وسائل النقل والتسويق، وتحكمها في التكنولوجيا .

ان هذه القدرة على المناورة وتغيير أشكال النشاط تفرض على شعوب البلدان النامية ايجاد أشكال جديدة أكثر فعالة في نضالها ضد هيمنة الشركات المتعددة الجنسية، وليس الوقوف أمام الاكتفاء بأشغال النضال العتيقة المتجاوزة .



باستمرار على شد البلدان النامية في حلبة التبعية والخضوع . كما أن العمل على تقسيمها وفق مقوله "فرق تسد" قد شكلت وتشكل وديما ، سياسة الاستعمار الجديد .

ان التقسيم الجغرافي المخجل الذي أقبل عليه الاستعمار العتيق ، وتوزيع مناطق النفوذ بين مختلف فصائله بمنطق توزيع الغنائم ، قد لقي استمراره وامتداده حينما اضطر الاستعمار الى التراجع والتحول الى استعمار جديد ، في ذلك الاقتحام الجديد الذى أقبلت عليه القوى الامبرالية ، التي لم تتردد في تقسيم البلد الواحد تقسيماً تعسفيًا ، وتبادل الأقاليم والمناطق ما بينها ، واحتلائق الدوليات اختلافاً رائعاً ومصطنعاً ، تاركة بذلك بوءة توتر محتملة ، بل موكدة ، تمكنتها من إعادة الكرة للتدخل السافر في شؤون الشعوب والاعتداء عليها .

ان الاستعمار الجديد لم يتردد خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، في التدخل كلما أتيحت له الفرصة ، عسكرياً أو سياسياً ، لاذكاء الصراعات وانماها أو احتلاقها ، واستعمال كل الوسائل التي تمكنت من فرض هيمنتها واضعاف الشعوب وانهاكها ، وفي نفس الوقت خلق وتمتين أنظمة تابعة له منفدة لمخططاته ، ومن أبرزها إسرائيل وروسيياً مثلاً .

وإذا كان الاستعمار العتيق قد اعتمد منذ البداية التحالف مع الطبقات السائدة محلياً من اقطاعيين وبورجوازيين كومبرادوريين لتحقيق أهدافه في الاحتلال العسكري والاستقلال الاقتصادي ، فنراه في عصرنا الراهن – وبعد الانقضاض التدريجي للعلاقات الاستعمارية العتيقة يتوجه أساساً نحو ربط العلاقة واجراء التحالف مع الرأسمال المحلي والقوى المساعدة للامبرالية والتي أصبحت تحتل موقع هامة داخل بيروقراطية الدولة .

ومن أجل ذلك يعتمد الاستعمار الجديد عدداً من النظريات الجديدة والمتجدد ، حول دور الدولة وأشكال ووسائل تسيير الاقتصاد الوطني . ويرجع الدور الأساسي في هذا المجال الدعائي والإيديولوجي للتقنيقراطيين والخبراء "الوطنيين" والاجانب ، الذين يستمرون وراء البحث عن الخصائص والمميزات المحلية بهدف فتح المجال أمام النظريات الاستعمارية الجديدة وخلفائه لا يتزدرون في استعمال كل الوسائل المنحطة من رشوة وفساد وابتزاز وغيرها . والتي ينفتح واقعها يوماً عن يوم .

\* \* \*

المساوات .

ان الكفاح الوحدوي لهذه الشعوب ضد نفس العدو ، وأيضاً تحالفها الموضوعي مع البلدان الاشتراكية والطبقة العاملة في البلدان المصنعة ، لهو الكفيل باجبار الاستعمار الجديد على التراجع ، وتحقيق المزيد من المكاسب على طريق انهاء السيطرة الامبرالية وتحرير ارادة الشعوب .

### أزمة السبعينيات والخطط الجديدة

ان أزمة السبعينيات قد أدت فعلاً بالاستعمار الجديد الى مراجعة استراتيجية وтикаطيكه في اتجاهات مختلفة .

فالملحوظ مثلاً ، أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان قد انتهت في ميدان المواد الاولية سياسة متناقضة ظاهرياً ، لكن مفيدة اليه غاية الافادة . فنراه من جهة يبحث البلدان النامية التي تملك المواد على الرفع من انتاجها بكل الوسائل الممكنة بهدف تصديرها ، ومن جهة أخرى يوظف بشكل قوي ، من أجل انتاج المواد الاولية في المناطق "المضمونة" كأندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية . وقد أدى هذا الى تضخم عالمي في انتاج المواد الاولية مناسب انخفاض أسعارها ، انخفاض هائل في مداخل صادرات البلدان النامية ، رغم حجم هذه الصادرات .

ويبقى التوجه العام عند الاستعمار الجديد في هذا المجال ، هو المزيد من نهب خيرات البلدان النامية وحثها على الاستخراج والتصدير بأرخي الاثمان ، وبالتالي المزيد من اضعافها وتعزيز مشاكلها الاقتصادية ، وفي نفس الوقت الحيلولة دون وحدتها . بالتركيز على حلقاتها الضعيفة وجر جزء منها الى العمالة والخنوع ، ومنع تكتلها الذي يعطيها قوة وامكانية ضغط حقيقين .

وليس من قبل الصدفة أن نرى الاوساط الامبرالية تشن حملة اعلامية ديماغوجية واسعة النطاق حول "ال حاجيات الحيوية للجماهير الفقيرة في البلدان النامية" وذلك في نفس الوقت الذي ظهرت فيه بوادر أزمة الطاقة العالمية التي أفلقت هذه الاوساط ، كما أفلقتها ضغط البلدان المنتجة للنفط التي عبرت عن طموحها في التحكم في خيراتها الطبيعية .

وان الضجيج الذي رافق هذه الحملة الاعلامية قد أوضح أن الامبراليين مستعدون للحديث عن العديد من مشاكل البلدان النامية – هذه المشاكل التي لها أهميتها وخطورتها – ما عدا مشكل الاستقلال الاقتصادي لهذه البلدان ، واعادة ترتيب نظام التبادل العالمي بشكل عادل وطبيعي . بل ان ما يريد الاستعمار الجديد هو الحيلولة دون هذا الاستقلال والعمل

"أما اليوم فقد تحولت "المساعدة" الامبرالية الى عامل دائم عملياً ، يمارس تأشيره المباشر على اقتصاد البلد برمتها فهو الذي يحدد طريق النمو ، ويتحكم في التغيرات الهيكلية ، ويساهم في خلق العجز في الميزان التجاري وميزان الاداء ، وفي تعقيم أزمة المواد الغذائية . وهكذا وفي عديد من البلدان النامية ، تحولت "المساعدات" الى عنصر أساسي في السير العام للاقتصاد الوطني ، ولقد جاءت أزمة السبعينيات الرأسمالية التي عمقت العجز الاقتصادي والمالي عند البلدان النامية ، مع تصاعد ديونها الخارجية بشكل صاروخى ، لتجعل من "المساعدة" عنصراً أساسياً في العلاقات الاقتصادية الدولية وأداة فعالة في يد الاستعمار الجديد .

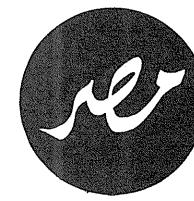
### الشركات المتعددة الجنسيّة

وان سياسة توجيه تطور البلدان النامية نحو "رأسمالية الدولة" مع التحكم المستمر في هذا التطور ، تنسجم وتنكمّل مع الدور المتنامي الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيّة في العلاقات بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ، هذه الشركات التي أصبحت تملك في عصرنا الراهن امكانيات هائلة تفوق بكثير ميزانيات وحتى الدخل القومي للبلدان الصغيرة والمتوسطة في افريقيا وآسيا . إنها تحتكر العناصر الأساسية للتكنولوجيا العصرية . وقدرتها على تحويل الرأسميل من بلد الى آخر ، وتخفيض أو رفع التوضيفات ، ويتحكمها في الاسعار وحجم التبادل بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الاولية عامة ، فان الشركات المتعددة الجنسيّة لم تمرّ في أيديها امكانيات لا محدودة للنهب والاستغلال فحسب ، بل أيضاً طاقات هائلة تمكّنها من تعزيز المشاكل التي تعاني منها شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وما يزيد الوضع تعقيداً ، هو قدرة الشركات المتعددة الجنسيّة على تغيير أشكال سيرها بمرونة والتجاءها الى أشكال غير مباشرة في التسيير والمراقبة .

وإذا كانت بعض البلدان ذات الانظمة الوطنية قد فرضت عليها تأميم جزء من توضيفاتها المباشرة ، فإنها رغم ذلك قد تمكّنت في غالب الاحيان من الحفاظ على مصالحها الجوهرية عن طريق مختلف العقود التأمينية ، وبواسطة هيمنتها على وسائل النقل والتوصيل ، وتحكمها في التكنولوجيا .

ان هذه القدرة على المناورة وتغيير أشكال النشاط تفرض على شعوب البلدان النامية ايجاد أشكال جديدة أكثر فعالة في نضالها ضد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيّة ، وليس الوقوف أمام الاكتفاء بأشكال النضال العتيقة المتجاوزة .



التي كانت موجودة تحت اسم المنابر الحرة، وكذلك وسائلها الدعائية.

أما اليوم، وبعد أن وقع السادات على اتفاقية الخيانة، وأصبح معزولاً تمام العزلة، وعلى كافة الأصعدة، فإنه لجأ إلى سن تشريعات أخرى، وحل البرلمان وتقطيم انتخابات عامة سنتين قبل الاوان. ان النظام السادسي قد شعر بالخطر الذي أصبحت تشكله القوى المعاشرة داخل مصر لسياسة الانفتاح على العدو الصهيوني، بعد اجماع كل الحركة الوطنية والتقدمية على نبذ معايدة الاستسلام، ومن تمة رأى السادات ضرورة تقنيات جديدة تسمح له بالحد من فاعالية هذه القوى، واحتلائق جو من الوحدة الوطنية المصطنعة لتأييد المعايدة، وفي نفس الوقت المحافظة على وجهة ديمقراطية شكلية لطامة الرأسمال الغربي.

قبل تنظيم انتخابات ٧يونيو، لجأ السادات مرة أخرى إلى مهزلة استفتاء عام ، لتركية اتفاقية الخيانة، وكذلك المصادقة على اجراءات تهدف إلى "تعزيز الديمقراطية". فوراً اللهم الوجهة الليبرالية للإجراءات الأخيرة، يتغطي تشديد القمع على الوطنيين والتقدميين . وهكذا فقد منعت السلطات المصرية على أي موشح الطعن في الاتفاقية المصرية الاسرائيلية، خلال شهر مايو ألقى القبض على عدد من المرشحين التقدميين بتهم واهية لمنعهم من المشاركة في الحملة الانتخابية .

ولم يكتفي السادات بالإجراءات القانونية والقمعية، بل لجأ إلى اختلاق حزب معارض على غرار الحزب الحكومي الذي يرأسه وعين على رأس هذا الحزب وزير في الفلاحة والذي أقيل من منصبه لهذا الغرض. كما أمر عدد من نواب الحزب الحكومي بالالتحاق "بالحزب المعارض". إن الديموقراطية السادسية عاجزة عن التوفيق بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، التي يراد لها أن تعطي الضمانات للرأسمال العالمي، والذي ينتظر منه السادات ١٥ مليار دولار التي يحتاج لها الاقتصاد المصري بعد توقيف المساعدة العربية.

وان القوى التقدمية والوطنية المصرية عرفت وستعرف كيف تحبط كل المؤامرات والمناورات التي يحيكها النظام الرجعي السادس ضد الشعب المصري وقواته المناضلة ضد إلامة العربية جماعة .

في السابع من شهر جوان المنصرم نظم السادات انتخابات تشريعية ليتوج بها "ثورته التصحيحية" التي دشنها في مايو ٢١، فبعد مهزلة المنابر الحرة "والاستفتاءات الديمقراطية" التي كان آخرها "تركية" معاهدة السلام الأمريكي شعبياً، ها هوذا نظام السادات يجد نفسه يائساً لاعطاء نظامه طلاء ليبراليًا على المستوى السياسي لتعزيز "الليبرالية" الاقتصادية. ان الهدف الأساسي للنظام الرجعي في مصر من وراء هذه المهازل هو استجداء رضى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبخاصة جلب دعمها الاقتصادي. ذلك أن الحجرة الأساسية في دعاية النظام المصري تكمن في الجانب الاقتصادي. لقد فسر السادات صعوبات ومتاعب مصر بالجهود الحربية وصور السلام مع إسرائيل بالتالي كالخلاص الوحيد الممكن . غير أن وهم الرخاء الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي للجماهير لا يمكن أن يظل مجرد كلام مكرر ومعاد في أجهزة الإعلام . فالوضعية الاقتصادية الاجتماعية لا تكفي عن الاستفحال والتآزم . إلا أن المشكل الأساسي الذي يواجهه نظام السادات هو عجزه عن التوفيق بين سياساته القمعية وسياسة الانفتاح السياسي . ذلك أن الانفتاح السياسي دون قيود أو شروط يؤدي حتماً إلى تجاوز الاطار الضيق للعبة كما يريد لها السادات .

وبالفعل فإن السادات يبحث جاهداً عن أشكال لتنظيم وتقنين الحياة السياسية بشكل يسمح له التحكم فيها . وذلك بوضع مختلف القيود والحواجز ( التشريعية والقانونية والأجهزة القمعية ) ، لتجريم أو محواًى شكل من المعارض، بما كانه تنمية وتدعم المد الشعبي في اتجاه نبذ اتفاقية الاستسلام ، والتصدي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الlassubie، التي تزيد في تدهور أوضاع الجماهير الشعبية ، رغم وعود المساعدات الاقتصادية من طرف الامبرالية الأمريكية ، التي منحت للسادات مقابل توقيعه على اتفاقية الاستسلام .

وهكذا، وبعد الانفجار الشعبي في يناير ١٩٧٧ ، والذى أخمد بقوة النار والحديد ، لجأ السادات إلى سن عدة تشريعات قمعية ، ونظم بالمناسبة مهزلة استفتاء عام للمصادقة عليها . فقبل الاحداث كان المنع يمس أحزاباً سياسية محددة مسبقاً، كالحزب الشيوعي والحزب الناصري . وبعد أحداث يناير أصبح التطبيق والخنق يشمل كل الحركات السياسية

# أي ديمقراطية يدعى السادات ؟